

Distr.
GENERAL

A/48/496
13 October 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون
البنود ٨٠ و ١٠٧ و ١١٤ من جدول الأعمال

صون الأمن الدوليالقضاء على العنصرية والتمييز العنصريمسائل حقوق الانسان

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ موجهة الى الأمين العام
من الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طياً، النصين الانكليزي والفرنسي، للوثائق الختامية الصادرة عن اجتماع رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، المعقود في ٨ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ في فيينا (انظر المرفق).

وسأكون ممتناً لو رتبتم لتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من الوثائق الرسمية للجمعية العامة في إطار البنود ٨٠ و ١٠٧ و ١١٤ من جدول الأعمال.

(توقيع) أرنيست سوشاريا

السفير

الممثل الدائم للنمسا

لدى الأمم المتحدة

مرفق

الوثائق الختامية الصادرة عن اجتماع رؤساء دول
وحكومات الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، المعقود
في فيينا في ٨ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣

إعلان فيينا

نحن، رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، المجتمعين للمرة الأولى في تاريخ منظماتنا في مؤتمر قمة فيينا هذا، نعلن رسميا ما يلي:

إن انتهاء انقسام أوروبا يتيح فرصة تاريخية لتوطيد السلم والاستقرار في القارة. وتلتزم جميع بلداننا باتباع ديمقراطية تعددية وبرلمانية، وبدعم قابلية حقوق الانسان للتجزئة وبشموليتها، وبحكم القانون، وبوجود تراث ثقافي مشترك يغذيه التنوع. ولذلك فإن أوروبا يمكن أن تصبح منطقة شاسعة يسودها أمن ديمقراطي.

وتمثل أوروبا بهذا الوصف نبع أمل هائل يجب ألا تدمره بأي حال من الأحوال الطموحات الاقليمية أو انبعاث النزعات القومية العدوانية أو إطالة أمد مجالات النفوذ أو عدم التسامح أو الايديولوجيات الشمولية.

وإننا ندين جميع هذه الانحرافات. فهي تغمر شعوب يوغوسلافيا السابقة في بحار من الكراهية والحرب وتهدد مناطق أخرى. وندعو قادة هذه الشعوب إلى وضع حد لنزاعاتهم. وندعو هذه الشعوب إلى الانضمام الينا في بناء وتقوية أوروبا الجديدة.

ونعلن أننا ندرك أن حماية الأقليات القومية يشكل عنصرا جوهريا في تحقيق الاستقرار والأمن الديمقراطي في قارتنا.

إن مجلس أوروبا هو أبرز مؤسسة سياسية أوروبية يمكنها الترحيب، على قدم المساواة وفي هياكل دائمة، بديمقراطيات أوروبا المحررة من القمع الشيوعي. ولهذا السبب فإن انضمام تلك البلدان إلى مجلس أوروبا يمثل عاملا رئيسيا في عملية بناء أوروبا على أساس قيم منظماتنا.

ويفترض هذا الانضمام مقديما أن البلد المتقدم بالطلب قد جعل مؤسساته ونظامه القانوني متمشيا مع المبادئ الأساسية للديمقراطية وحكم القانون واحترام حقوق الانسان. وإن اختيار ممثلي الشعب قد تم حتما عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة على أساس الاقتراع العام. ونرى أن ضمان حرية التعبير، لا

سيما بالنسبة لوسائل الاعلام وحماية الأقليات القومية واحترام مبادئ القانون الدولي يجب أن تظل تمثل معايير حاسمة في تقييم أي طلب للحصول على العضوية. كما أن التعهد بتوقيع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان وقبول الجهاز الاشرافي للاتفاقية بأكمله في غضون فترة زمنية قصيرة يشكل معيارا أساسيا أيضا. وإننا مصررون على كفاءة الامتثال التام للالتزامات التي قبلتها جميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا.

وإننا نؤكد رغبتنا في تشجيع دمج دول أعضاء جديدة وبتعهد بإجراء الاصلاحات اللازمة للمنظمة، مع مراعاة اقتراحات الجمعية البرلمانية واهتمامات السلطات المحلية والاقليمية، وهي أساسية كي تعبر الشعوب عن آرائها بصورة ديمقراطية.

ونؤكد اتباع سياسة الانفتاح والتعاون إزاء جميع بلدان وسط وشرقي أوروبا التي تختار الديمقراطية. وينبغي تطوير البرامج التي وضعها مجلس أوروبا للمساعدة في التحول الديمقراطي وتكثيفها بصفة مستمرة تبعا لاحتياجات شركائنا الجدد.

ونعترزم أن نجعل مجلس أوروبا قادرا تماما على الاسهام بذلك في تحقيق الأمن الديمقراطي فضلا عن التصدي للتحديات التي يفرضها المجتمع في القرن ٢١، والتعبير في الميدان القانوني عن القيم التي تعرف هويتنا الأوروبية، وتعزيز تحسين نوعية الحياة.

ويتطلب بلوغ هذه الأهداف تنسيقا أتم بين الأنشطة التي يقوم بها مجلس أوروبا والأنشطة التي تضطلع بها منظمات أخرى مشتركة في بناء أوروبا ديمقراطية وأمنة، مما يلبي الحاجة إلى تكاملية الموارد والاستخدام الأفضل لها.

وفي هذا الصدد، نرحب بالتعاون القائم - في المقام الأول، على أساس اتفاق عام ١٩٨٧ - مع الجماعة الأوروبية، لا سيما وضع مشاريع مشتركة، لصالح بلدان أوروبا الوسطى والشرقية على وجه الخصوص. ونرى أن علاقة المشاركة هذه، في ميادين للأنشطة متنوعة بدرجة أكبر، يعكس العلاقة المؤسسية المعينة والمفتوحة القائمة بين المؤسستين.

وبالمثل فإننا نؤيد، من أجل تدعيم الأمن الديمقراطي، تكثيف التعاون في أداء المهام في مجال البعد الإنساني بين مجلس أوروبا ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ويمكن وضع ترتيبات مفيدة مع الأخير، تتضمن ترتيبات مع مكتب المؤتمر للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان ومع مفوضه السامي لشؤون الأقليات القومية.

* * *

إننا مصرّون على أن نستفيد استفادة تامة من المحفل السياسي الذي تهيؤه لجنة الوزراء والجمعية البرلمانية من أجل تعزيز تدعيم الأمن الديمقراطي في أوروبا، حسب اختصاصات المنظمة ووظيفتها. وسوف يسهم الحوار السياسي الدائر في منظماتنا مساهمة قيمة في تحقيق الاستقرار في قارتنا. وسننفذ ذلك بقدر أكبر من الفعالية لو تسنى لنا بدء هذا الحوار مع جميع الدول الأوروبية التي أعربت عن رغبتها في الالتزام بمبادئ المجلس.

واقترنا منا بأن إقامة هيكل قانونية مناسبة وتدريب الموظفين الإداريين يشكلان شرطين أساسيين لنجاح التحول الاقتصادي والسياسي في أوروبا الوسطى والشرقية، فإننا نعلق أقصى أهمية على وضع وتنسيق برامج للمساعدة لتحقيق هذا الغرض بالاتصال مع الجماعة الأوروبية.

إن إقامة أوروبا متسامحة ومزدهرة لا يعتمد فحسب على التعاون بين الدول. ولكنه يتطلب أيضا تعاوننا عابرا للحدود بين السلطات المحلية والاقليمية، دون المساس بالسلامة الدستورية والاقليمية لكل دولة. ونحث المنظمة على مواصلة عملها في هذا الميدان لكي يمتد إلى إقامة تعاون بين مناطق غير متجاورة.

ونعرب عن اعتقادنا بأن التعاون الثقافي، الذي يشكل مجلس أوروبا أداة رئيسية لتحقيقه، عن طريق التعليم ووسائل الإعلام والأعمال الثقافية وحماية التراث الحضاري وتعزيزه ومشاركة الشباب، أمر أساسي في إقامة أوروبا متماسكة ولكن متنوعة. وتتعهد حكوماتنا بأن تأخذ في حسابها الأولويات والمبادئ التوجيهية التي حددها مجلس أوروبا عند إقامة تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف فيما بينها.

وإسهاما في تحقيق تماسك مجتمعاتنا، نؤكد أهمية الالتزامات المقبولة في إطار الميثاق الاجتماعي لمجلس أوروبا والمدونة الأوروبية للأمن الاجتماعي من أجل تزويد البلدان الأعضاء بنظام كاف للحماية الاجتماعية.

ونعترف بقيمة التعاون القائم في إطار مجلس أوروبا لحماية البيئة الطبيعية وتحسين البيئة المعمّرة.

وسوف نواصل جهودنا لتيسير الاندماج الاجتماعي للمهاجرين المقيمين بصفة قانونية وتحسين إدارة التدفقات المهاجرة ومراقبتها بينما نحتفظ بحرية السفر داخل أوروبا. وإننا نشجع لذلك "فريق فيينا" على مواصلة عمله، مما يسهم، بالتعاون مع المجموعات المختصة الأخرى، في وضع نهج شامل إزاء تحديات الهجرة.

ونرغب، ونحن متحصنون بروابط الصداقة مع الدول غير الأوروبية التي تشاركنا نفس قيمنا، في أن تنمي معهم جهودنا المشتركة لتعزيز السلم والديمقراطية.

ونؤكد أيضا أن تعميق التعاون الذي يهدف إلى مراعاة الحالة الأوروبية الجديدة ينبغي ألا يحول انتباهنا، بأي حال من الأحوال، عن مسؤولياتنا إزاء الترابط والتضامن بين الشمال والجنوب.

* * *

وفي إطار هذا السياق السياسي الذي حددناه، فإننا، رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، نقرر ما يلي:

- تحسين فعالية الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان عن طريق إقامة محكمة وحيدة لكفالة الامتثال للتعهدات الواردة أدناه (انظر المقرر الوارد في التذييل الأول)،
- الدخول في التزامات سياسية وقانونية تتصل بحماية الأقليات القومية في أوروبا والإيعاز إلى لجنة الوزراء بوضع صكوك قانونية دولية مناسبة (انظر المقرر الوارد في التذييل الثاني)،
- اتباع سياسة لمكافحة العنصرية وكرهية الأجانب ومناهضة السامية وعدم التسامح واعتماد إعلان وخطة عمل لهذا الغرض (انظر المقرر الوارد في التذييل الثالث)،
- الموافقة على مبدأ إنشاء جهاز استشاري يمثل السلطات المحلية والاقليمية على السواء في أوروبا تمثيلا حقيقيا،
- دعوة مجلس أوروبا إلى دراسة توفير صكوك لتشجيع وضع خطط ثقافية أوروبية في مشاركة، تشمل السلطات العامة والمجتمع ككل،
- الإيعاز إلى لجنة الوزراء باعتماد النظام الأساسي للمنظمة وفقا لما يقتضيه أداؤها لمهامها، مع إيلاء الاعتبار للاقتراحات المقدمة من الجمعية البرلمانية.

التذييل الأول

إصلاح آلية الرقابة للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان

نحن، رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، قد قررنا ما يلي، فيما يتعلق بإصلاح آلية الرقابة للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان:

إلى جانب الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، التي بدأ سريانها منذ ٤٠ عاماً، أنشأ مجلس أوروبا نظاماً دولياً لحماية حقوق الإنسان يعد نظاماً فريداً من نوعه. وتتمثل السمة المميزة الرئيسية لهذا النظام في أن الدول المتعاقدة تلتزم بتوفير الحماية الفعالة لحقوق الإنسان المتضمنة في الاتفاقية، وبقبول الرصد الدولي في هذا الشأن. ويضطلع بهذه المسؤولية حتى الآن اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

ومنذ بدء سريان الاتفاقية عام ١٩٥٣، تضاعف عدد الدول المتعاقدة ثلاث مرات تقريباً، وسيضم إليها المزيد من البلدان بعد أن يصبحوا أعضاء في مجلس أوروبا. وإننا نرى أنه أصبح من الضروري بصورة ملحة تكييف آلية الرقابة الحالية مع هذا التطور، بحيث يتسنى الاحتفاظ مستقبلاً بالحماية الدولية الفعالة لحقوق الإنسان. ويهدف هذا الإصلاح إلى تعزيز كفاءة وسائل الحماية، واختصار الإجراءات، والاحتفاظ بالتنوع العالية الحالية لحماية حقوق الإنسان.

ووصولاً إلى هذه الغاية، قررنا أن ننشئ، كجزء لا يتجزأ من الاتفاقية، محكمة أوروبية وحيدة لحقوق الإنسان لتحل محل هيئات الرقابة الحالية.

ونفوض لجنة وزراء مجلس أوروبا وضع الصيغة النهائية لمشروع بروتوكول يعدل الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهو المشروع الذي تم إحراز تقدم كبير فيه، بغية اعتماد نص وفتح باب التوقيع عليه في الاجتماع الوزاري للجنة في أيار/مايو ١٩٩٤. وسنكفل بذلك تقديم هذا البروتوكول للتصديق عليه في أقرب موعد ممكن.

التذييل الثاني

الأقليات القومية

نحن، رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، قد اتفقنا على ما يلي، فيما يتعلق بحماية الأقليات القومية:

إن الأقليات القومية التي أنشأتها الاضطرابات التاريخية الكبرى في أوروبا ينبغي أن تتمتع بالحماية والاحترام بحيث تستطيع الإسهام في الاستقرار والسلم.

وفي أوروبا التي نود إقامتها، لا بد وأن نستجيب لهذا التحدي: تحدي ضمان حماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية، في إطار حكم القانون واحترام سلامة أراضي الدول وسيادتها الوطنية. ومع توفر هذه الشروط، ستسهم الأقليات القومية اسهاماً قيماً في حياة مجتمعاتنا.

إن خلق مناخ من التسامح والحوار أمر لازم لمشاركة الجميع في الحياة السياسية. ويتعين أن تقدم السلطات الإقليمية والمحلية مساهمات هامة في هذا الصدد.

وينبغي على الدول أن تكفل، فيما تتخذه من اجراءات، احترام المبادئ ذات الأهمية الجوهرية لتراثنا الأوروبي المشترك: المساواة أمام القانون، وعدم التمييز، وتكافؤ الفرص، وحرية التنظيم والتجمع، فضلاً عن حرية المشاركة على نحو نشط في الحياة العامة.

ويتعين على الدول أن تهيئ الظروف اللازمة لقيام الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية بتطوير ثقافتهم، مع الحفاظ في ذات الوقت على دينهم وتراثهم وأعرافهم. فلا بد وأن يكون بمقدور هؤلاء الأشخاص استعمال لغتهم، سواء في حياتهم الخاصة أو في الحياة العامة، وينبغي أن يكون بمقدورهم استعمالها، في إطار شروط معينة، في علاقاتهم بالسلطات العامة.

ونشدد على ما يمكن أن يكون للاتفاقات الثنائية بين الدول، التي ترمي إلى ضمان حماية الأقليات القومية المعنية، من أهمية بالنسبة للاستقرار والسلم في أوروبا.

ونؤكد تصميمنا على أن ننفذ بصورة تامة الالتزامات المتعلقة بحماية الأقليات القومية المتضمنة في وثيقة كوبنهاغن وغيرها من وثائق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

ونرى أن مجلس أوروبا ينبغي أن يكرس نفسه لمهمة تحويل هذه الالتزامات السياسية، بأقصى قدر ممكن، إلى التزامات قانونية.

إن مجلس أوروبا، بالنظر إلى مهمته الأساسية، هو في وضع موات بصفة خاصة للاسهام في تسوية مشاكل الأقليات القومية. وندعز، في هذا الصدد، مواصلة التعاون الوثيق بين مجلس أوروبا والمفوض السامي لشؤون الأقليات القومية التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

وبناء على ذلك، قررنا الإيعاز إلى لجنة الوزراء بما يلي:

- وضع تدابير لبناء الثقة تهدف إلى زيادة التسامح والتفاهم فيما بين الشعوب؛
- الاستجابة لطلبات المساعدة في التفاوض بشأن المعاهدات المعنية بالمسائل المتعلقة بالأقليات القومية، فضلا عن الاتفاقات المعنية بالتعاون عبر الحدود، وفي تنفيذ هذه المعاهدات والاتفاقات؛
- الانتهاء دون تأخير يذكر من وضع مشروع اتفاقية إطارية تحدد المبادئ التي تلتزم الدول المتعاقدة باحترامها، من أجل ضمان حماية الأقليات القومية. وسيفتح أيضا باب التوقيع على هذا الصك أمام الدول غير الأعضاء؛
- البدء في العمل في مشروع بروتوكول يكمل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في الميدان الثقافي بأحكام تضمن الحقوق الفردية، وخاصة للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية.

التذييل الثالث

إعلان وخطة عمل بشأن مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب ومناهضة السامية وعدم التسامح

نحن، رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في مجلس أوروبا،

اقتناعاً منا بأن تنوع التراث والثقافات كان على مدار القرون إحدى ثروات أوروبا، وبأن مبدأ التسامح هو ضمانة للحفاظ في أوروبا على مجتمع مفتوح يحترم التنوع الثقافي الذي نرتبط به؛

واقتراناً منا بأن إقامة مجتمع ديمقراطي تعددي يحترم الكرامة المتساوية لكل البشر تظل واحدة من الأهداف الأولى للبنية الأوروبية؛

وإذ يشير جزعنا الانبعاث الحالي للعنصرية وكراهية الأجانب ومناهضة للسامية، وظهور مناخ من عدم التسامح، وتزايد أعمال العنف، ولا سيما ضد المهاجرين والأشخاص الذين ترجع أصولهم إلى مهاجرين، وما يواكب ذلك من معاملة مهينة وممارسات تمييزية؛

وإذ يشير جزعنا بدرجة مماثلة أيضاً تطور النزعة القومية العدوانية والانغلاق على الذات اللذين يشكلان مظهرين جديدين يفصحان عن كراهية الأجانب؛

وإذ يساورنا القلق إزاء تردي الحالة الاقتصادية، الذي يهدد تماسك المجتمعات الأوروبية بتوليد أشكال من الاستبعاد من المرجح أن تزيد التوترات الاجتماعية ومظاهر كراهية الأجانب؛

واقتراناً منا بأن هذه المظاهر لعدم التسامح تهدد المجتمعات الديمقراطية وقيمتها الأساسية وتقوض أسس البنية الأوروبية؛

وإذ نؤكد إعلان ١٤ أيار/مايو ١٩٨١ الصادر عن لجنة الوزراء الذي أدانت فيه اللجنة رسمياً بالفعل جميع أشكال عدم التسامح وما تولده من أعمال عنف؛

وإذ نعيد تأكيد قيم التضامن التي لا بد وأن يستلهمها كل أعضاء المجتمع من أجل تقليل التهميش والاستبعاد الاجتماعي؛

- واقتناعا منا كذلك بأن مستقبل أوروبا لا يتطلب التسامح فحسب من الأفراد والجماعات، وإنما أيضا إرادة العمل معا، وتجميع مساهماتهم المتنوعة؛
- ندين بأقوى شكل ممكن العنصرية بجميع أشكالها، وكراهية الأجانب، ومناهضة السامية، وعدم التسامح، وكل أشكال التمييز الديني؛
 - نشجع الدول الأعضاء على مواصلة الجهود المبذولة بالفعل للقضاء على هذه الظواهر، والالتزام بتعزيز القوانين الوطنية والصكوك الدولية، واتخاذ تدابير ملائمة على الصعيدين الوطني والأوروبي؛
 - نتعهد بمكافحة كل المذاهب والسياسات والممارسات التي تشكل تحريضا على الكراهية العنصرية والعنف والتمييز، فضلا عن أي عمل أو لغة يرجح أن تزيد المخاوف والتوترات بين الجماعات المختلفة في أصولها العنصرية أو الإثنية أو الوطنية أو الدينية أو الاجتماعية؛
 - نوجه نداء عاجلا إلى شعوب أوروبا وجماعاتها ومواطنيها، وإلى الشباب بصفة خاصة، للمشاركة بصورة قوية في مكافحة جميع أشكال عدم التسامح، وللمشاركة بنشاط في بناء مجتمع أوروبي يتأسس على القيم المشتركة التي تتسم بالديمقراطية والتسامح والتضامن.
- ووصولاً إلى هذه الغاية، نوعز إلى لجنة الوزراء بأن تقوم في أقرب وقت ممكن بتطوير وتنفيذ خطة العمل التالية، وتعبئة الموارد المالية اللازمة.

خطة العمل

- ١ - بدء حملة واسعة باسم "حملة الشباب الأوروبي" لتعبئة الجمهور العام من أجل مجتمع متسامح يتأسس على الكرامة المتساوية لكل أعضائه، وضد مظاهر العنصرية، وكراهية الأجانب، ومناهضة السامية، وعدم التسامح.
- وهذه الحملة، التي ينسقها مجلس أوروبا بالتعاون مع منظمات الشباب الأوروبية، سوف تتسم ببعد وطني ومحلي من خلال إنشاء لجان وطنية.
- وسوف تهدف الحملة على وجه الخصوص إلى تشجيع المشاريع الرائدة التي تشمل جميع قطاعات المجتمع.

٢ - دعوة الدول الأعضاء إلى تعزيز الضمانات ضد جميع أشكال التمييز القائمة على العنصر، أو الأصل الوطني أو الإثني، أو الدين، والقيام بما يلي تحقيقاً لهذه الغاية:

- إعادة فحص تشريعاتها ونظمها دون إبطاء بغية إلغاء الأحكام التي يرجح أن تولد التمييز القائم على أي من هذه الأسباب، أو التي يرجح أن تؤدي إلى استدامة التحيز؛

- ضمان التنفيذ الفعال للتشريعات الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز؛

- تعزيز وتنفيذ التدابير الوقائية لمكافحة العنصرية، وكراهية الأجانب، ومناهضة السامية، وعدم التسامح، مع الاهتمام على وجه الخصوص بتدابير رفع مستوى الوعي وبناء الثقة.

٣ - إنشاء لجنة من الخبراء الحكوميين تتمثل ولايتها فيما يلي:

- استعراض تشريعات الدول الأعضاء وسياساتها وغير ذلك من تدابير مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب، ومناهضة السامية، وعدم التسامح، ومدى فاعليتها؛

- اقتراح تدابير أخرى على الصعيد المحلي والوطني والأوروبي؛

- صياغة توصيات للدول الأعضاء بشأن السياسات العامة؛

- دراسة الصكوك القانونية الدولية التي تطبق في هذه المسألة، بغية تعزيزها عند الاقتضاء.

وتقدم لجنة الخبراء تقارير بصورة دورية إلى لجنة الوزراء، التي تستطلع آراء اللجان التوجيهية ذات الصلة.

وينبغي أن تحدد لجنة الوزراء طرائق أخرى لعمل هذه الآلية الجديدة.

٤ - تعزيز التفاهم المتبادل والثقة المتبادلة بين الشعوب من خلال ما يضطلع به مجلس أوروبا من برامج للتعاون والمساعدة. وينبغي أن تتركز الجهود في هذا المجال على ما يلي بصفة خاصة:

- دراسة الأسباب العميقة لعدم التسامح والبحث عن علاج لها، وبخاصة من خلال الحلقات الدراسية ودعم برامج الأبحاث؛

- تشجيع التعليم في ميادين حقوق الإنسان واحترام التنوع الثقافي؛

- تعزيز البرامج الرامية إلى القضاء على التحيز في تدريس التاريخ، من خلال التشديد على التأثير الإيجابي المتبادل بين مختلف البلدان والأديان والأفكار في التطور التاريخي لأوروبا؛
- تشجيع التعاون عبر الحدود بين السلطات المحلية من أجل تعزيز الثقة؛
- تكثيف الجهود التعاونية في ميادين العلاقات المشتركة بين الطوائف وتكافؤ الفرص؛
- وضع سياسات لمكافحة الاستبعاد الاجتماعي والفقير المدقع.

٥ - مطالبة المهن الإعلامية بنقل أنباء أعمال العنصرية وعدم التسامح والتعليق عليها بصورة وقائعية ومسؤولة، وبمواصلة تطوير مدونات الأخلاق المهنية التي تعبر عن هذه الاحتياجات.

وتنفيذا لهذه الخطة، سيولي مجلس أوروبا الاهتمام اللائق إلى جهود منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في ميدان التسامح، ولا سيما الأعمال التحضيرية لـ "سنة التسامح" في عام ١٩٩٥.

وسيقدم أول تقرير عن تنفيذ خطة العمل إلى لجنة الوزراء في دورتها الرابعة والتسعين في أيار/مايو ١٩٩٤.

رئيس الحكومة	فيليب غونزاليس	عن مملكة اسبانيا
رئيس الوزراء	مارت لار	عن جمهورية استونيا
المستشار الاتحادي	هيلموت كول	عن جمهورية ألمانيا الاتحادية
رئيس الوزراء	البرت رينولدز	عن أيرلندا
رئيس الوزراء	ديفيد أودسون	عن جمهورية أيسلندا
رئيس الوزراء	كارلو ازيليو كيامبي	عن جمهورية إيطاليا
رئيس الوزراء	أنيبال كافاكو سيلفا	عن جمهورية البرتغال
رئيس الوزراء	جان - لوك ديهيني	عن مملكة بلجيكا
الرئيس	جيليو جيليف	عن جمهورية بلغاريا
رئيسة الوزراء	هانا سوتشوكا	عن جمهورية بولندا
رئيسة الوزراء	تانسو شيلر	عن جمهورية تركيا
الرئيس	فاكلاف هافيل	عن الجمهورية التشيكية
رئيس الوزراء	بول نيروب راسموسن	عن مملكة الدانمرك
الرئيس	إيون ايليسكو	عن رومانيا
الحاكم	جيان لويجي برتي	عن جمهورية سان مارينو
	باريد أندريولي	

رئيس الحكومة	فلاديمير مشيار	عن جمهورية سلوفاكيا
رئيس الوزراء	يانيز درنوفشيك	عن جمهورية سلوفينيا
رئيس الوزراء	كارل بيلدت	عن مملكة السويد
رئيس الاتحاد	أدولف أوغي	عن الاتحاد السويسري
الرئيس	فراخسوا ميتيران	عن جمهورية فرنسا
الرئيس	ماونو كوييفيستو	عن جمهورية فنلندا
الرئيس	غلافكوس كليريدس	عن جمهورية قبرص
رئيس الحكومة	ماركوس بيشيل	عن إمارة لختنشتاين
رئيس الوزراء	جك سانتر	عن دوقية لكسمبرغ العظمى
الرئيس	الغيرداس ميكولاس برازاوسكاس	عن جمهورية ليتوانيا
رئيس الوزراء	ادوارد فينيش - أدامي	عن مالطة
رئيس مجلس اللوردات	اللورد ماكاي أوف كلاشفيرن	عن المملكة المتحدة لبريطانيا
رئيسة الوزراء	غرو هارلم برونتلاند	العظمى وأيرلندا الشمالية
المستشار الاتحادي	فراخز فرانتسكي	عن مملكة النرويج
		عن جمهورية النمسا
وزير الخارجية	غيزا ياسنسكي	عن جمهورية هنغاريا
رئيس الوزراء	رود لوبرز	عن مملكة هولندا
وزيرة الدولة للشؤون الخارجية	فرجينيا تسوديروس	عن جمهورية اليونان

* * *

الأمين العام

كاثرين لالوميير
